تعزيز الأصوات والأدوار القيادية ومشاركة النساء

خارطة الطريق الخاصة بتعزيز مشاركة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في شمال غرب سوريا

كانون الاول 2024

المحتـويـات

الملخص التنفيذي 3

1. خـلفية عـامة 4
2. العوائق الممنهجة التي تواجها المنظمات التي تقودها النساء في شمال غرب سوريا 7
3. الدروس المستفادة والممارسات الواعدة فيما يخص التعامل مع و / او الانتصار على العوائق التي تم تحديدها 12
4. التوصيات 16

شـكر وتقـديـر

تم تمويل هذه النشرة من قبل وزارة الخارجية الدنماركية. لم تقدم وزارة الخارجية الدنماركية أي تمثيل بخصوص دقة أو تكامل أو صحة أو ملاءمة أو مصداقية أي من المحتويات او المعلومات المقدمة ضمن المساهمات في هذه النشرة.

ندين بشكر خاص لكافة المشاركين في عملية التشاور وللمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على مشاركتها رؤاها وخبراتها الخاصة مما ساهم في اثراء هذا العمل من خلال وجهات النظر التي لا تقدر بثمن.

تم تطوير هذه الوثيقة من قبل مكتب غازي عنتاب عبر الحدود التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبدعم من قسم الاستجابة الإنسانية والمجموعة الإنسانية الإقليمية من اجل سوريا والبلدان العربية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. شكر خاص للأفراد التالية أسماؤهم والذين ساهموا في قيادة تطوير هذه النشرة: فولفيا بونياردي وايستر كريستن وديانا غاردي وزياد النابلسي وكين اوتينو وفيديريكا باتون واحلام زمو.

© UNFPA/Ihsan

الملـخـص التـنـفيـذي

في شمال غرب سوريا، وعلى امتداد فترة 13 عاماً، كانت المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في طليعة العاملين في الاستجابة الإنسانية عبر تقديم مساعدات منقذة للحياة للمجتمعات المهمشة والمهملة من حيث الخدمات فضلاً عن الفئات المحرومة والمهمشة التي غالباً ما تبقى غير مرئية من قبل القنوات التقليدية لتوزيع المساعدات. وعلى الرغم من التحديات المتعددة بما في ذلك مخاطر الأمن والسلامة والوصول المحدود الى فرص التمويل المستدام والتمثيل المحدود في هيئات صناعة القرار، إلا أن المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة استمرت في تبني مبدأ "عدم التخلف عن الركب" من خلال عملها اليومي. هذا وقد عمل حضورها المترسخ في المجتمعات وخبراتها الميدانية على جعلها من المساهمين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في الجهود الإنسانية.

منذ عام 2021، قامت العمليات عبر الحدود التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمشاركة بفاعلية مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة، ومن ثم توسع هذا التعاون منذ عام 2024. أكدت هذه الشراكات على الدور الرئيسي للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في الوصول الى النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز كالأشخاص ذوي الإعاقة وكبيرات السن والمطلقات والأرامل. وإدراكاً منها لخبراتها في العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ومن خلال الاستفادة من هذه الخبرات، قامت هذه المنظمات بتعزيز الجهود المنظمة من اجل تطويع استراتيجيات الاستجابة الإنسانية لضمان وصول المساعدات الى المجموعات الأكثر احتياجاً.

بالإضافة الى ذلك، فإن المشاركة المعززة للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة تشير الى تحول من النموذج الإنساني "العمل كالمعتاد" الى نهج أكثر تطوراً ويتسم بقدر أكبر من النسوية والاستدامة – نهج يعزز المرونة وبناء الثقة. ولتوسيع هذه الشراكة المهمة، قامت العمليات عبر الحدود في شمال غرب سوريا والتابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان بإنشاء منتدى شامل وآمن تتعاون من خلاله المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على تطوير توصيات رئيسية للأعمال المستقبلية.

تسلط هذه الوثيقة الضوء على التحديات والفرص التي قامت بعض المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة بمشاركتها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بناءً على تجاربها في تقديم خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات الصحة الجنسية والانجابية ضمن الظروف الإنسانية في شمال غرب سوريا. كما تقدم هذه الوثيقة توصيات رئيسية للمانحين ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية من اجل تعزيز مشاركة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في الاستجابة الإنسانية، وأيضاً توصيات للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة التي تسعى لتحسين مواردها وقدراتها القيادية من اجل الاستمرار في لعب الأدوار المحورية.

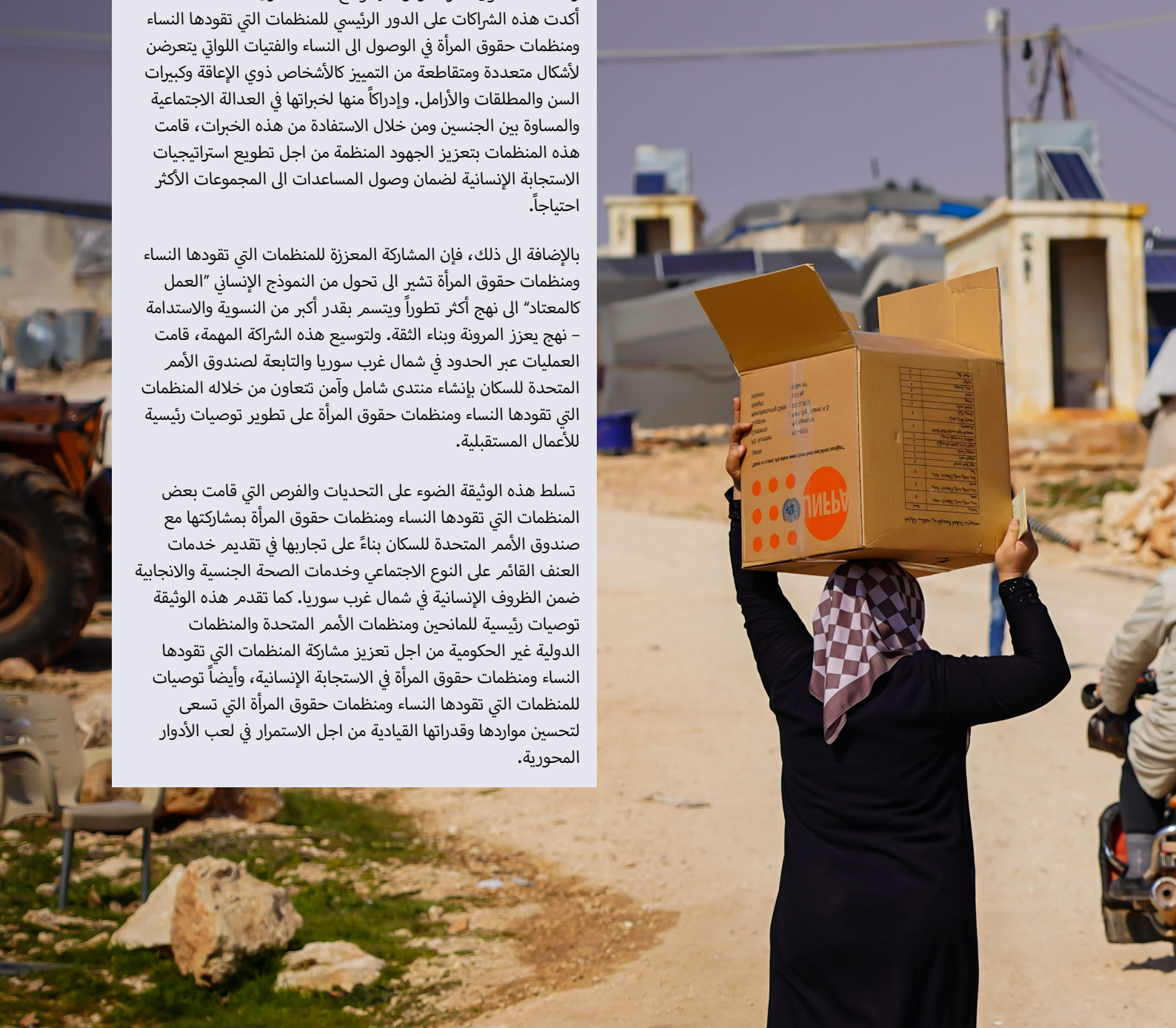

© UNFPA/Ihsan

1

خلفـية عـامة

1. خلفـية عـامة

1.1 الهدف والتعاريف والخلفية العامة

يهدف هذا المنتج المعرفي الى تلخيص التحديات التي تواجه المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة اثناء الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سوريا، وذلك بناءً على تجاربها المباشرة. كما يهدف هذا الموجز الى عرض الدروس المستفادة والممارسات المثلى الواعدة التي اقترحتها المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة من اجل التعامل مع احتياجاتها وتحسين قدراتها وادوارها القيادية ودورها الشامل كجهات فاعلة مهمة ضمن الاستجابة الإنسانية، وتحديداً فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والانجابية في شمال غرب سوريا. وفي حين ان هذه الوثيقة لا تدعي انها تعكس كافة الأصوات والآراء التي تم التعبير عنها من قبل المنظمات التي تقودها النساء ومن قبل منظمات حقوق المرأة، إلا أنها تسعى الى تسليط الضوء على النتائج الرئيسية التي تم تأكيدها من قبل العديد من المشاركين اثناء العملية التشاورية التشاركية. في الربع الأخير من عام 2024، تغير المشهد السياسي في سوريا بصورة دراماتيكية حيث كان هناك ازدياد سريع في العمليات القتالية أدت الى انهيار حكومة الأسد في الثامن من شهر كانون الأول. وهذا أدى الى تغير في المناطق السياسية في البلد، وتشير كافة المراجع الموجهة لشمال غرب سوريا في هذه الوثيقة الى الشكل السياسي الجغرافي قبل بداية التصعيد في 28 من كانون الأول من عام 2024.

تعريف صندوق الأمم المتحدة للسكان للمنظمات المحلية التي تقودها النساء: "منظمة تتكون قيادتها من النساء الدرجة الاولى متمثلة بـ 50% او أكثر منهن يشغلن مناصب قيادية عليا على مستوى الإدارة والموظفين". ومع العلم بأنه تم استخدام تعاريف متنوعة لمنظمات المرأة المحلية، إلا أن هذا التعريف التوافقي - القائم على تعريف التسوية الكبرى والمستخدم من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومن قبل بوابة شركاء الأمم المتحدة - سيعمل على تسهيل ربط الدعم التقني والمالي بالمنظمات المحلية التي تقودها النساء، وسيساعد في تتبع التمويل. لا يقدم هذا التعريف تمييز يوضح ما إذا كانت المنظمة التي تقودها النساء تعمل على قضايا حقوق المرأة ام لا، بل التركيز هنا على تكوين المنظمة المحلية التي تقودها النساء حيث توفر معلومات حول القيادة النسائية. ولذلك فإن هذا يحدث فرقاً عن **منظمات حقوق المرأة.** النهج الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم قدراتها ومشاركتها شبيه بهذا.

نظراً لكونه جزءاً من مشروع دولي بتمويل من وزارة الخارجية الدنماركية، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنظيم ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام في شهر كانون الاول من عام 2023 في غازي عنتاب في تركيا بالإضافة الى مباحثات مغلقة ليوم واحد في شهر آذار من عام 2024. ركزت هذه الفعاليات على تصميم استراتيجيات استجابة معدلة وفق السياق من اجل توفير خدمات الصحة الجنسية والانجابية وخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي للأشخاص المتأثرين بالأزمة الإنسانية في شمال غرب سوريا. تضمنت الورشة الأولى 50 مشارك بما في ذلك 15 من المنظمات التي تقودها النساء. كما حضر الحدث الثاني ممثلون من 22 من المنظمات التي تقودها النساء. وقد درات النقاشات حول تحسين جهود التطويع المحلي عبر زيادة اشراك منظمات حقوق النساء والمنظمات التي تقودها النساء ومشاركة الممارسات المثلى والتعامل مع التحديات. هذا وقد دعت مشاركات من الاناث الى جلسة خاصة بالنساء فقط من اجل مناقشة القضايا التي تواجها الناشطات من النساء والمدافعات عن حقوق الانسان. وكاستجابة لهذا، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنظيم استشارة لاحقة من اجل تناولت مخاوف السلامة والعوائق الممنهجة للتمويل والتوافق مع التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان فضلاً عن استكشاف استراتيجيات من شانها تعزيز أدوار المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في الاستجابة الإنسانية.

2.1 ندوة خاصة بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان مع المنظمات التي تقودها النساء في شمال غرب سوريا

بدءاً من عام 2021، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوسيع نطاق عمله من اجل دعم المنظمات التي تقودها النساء المشاركة في الجهود الإنسانية في شمال غرب سوريا ومن اجل الاستفادة من معارف تلك المنظمات وخبراتها بالسياق المحلي في سبيل الوصول الى المجموعات التي تواجه أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة كالنساء ذوات الإعاقة واليافعات والأرامل والمطلقات. وقد قام صندوق الأمم المتحدة للسكان باستخدام أسلوب "التوأمة" من اجل اشراك المنظمات التي تقودها النساء المحلية الاهلية محدودة النطاق. تم القيام بهذا عبر تشكيل شراكات مع المنظمات المحلية غير الحكومية والمنظمات التي تقودها النساء من خلال نهج يرتكز على مبدئ مشاركة المعارف وبناء القدرات والاشراف. كما ساعد هذا الأسلوب المنظمات التي تقودها النساء في التغلب على عوائق رئيسية: عدم القدرة على تسجيل منظماتها بصورة رسمية في تركيا و/او في شمال غرب سوريا.

وفي نهاية عام 2022، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوظيف هذا النهج لإقامة شراكات مع 20 من المنظمات التي تقودها النساء وقام بتقديم الدعم المركز والمعزز لمساعدتها في توسيع قدراتها التنفيذية ومعارفها التقنية فيما يتعلق ببرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالتوافق مع خطط بناء القدرات التي تم تطويرها بصورة مشتركة، تم دعم المنظمات التي تقودها النساء عبر التدريبات المصممة خصيصاً حول مواضيع مثل اساسيات العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية التعامل مع الإفصاح وتوفير الاحالات الامنة والسرية وتعميم النوع الاجتماعي بالإضافة الى الإسعاف النفسي الاولي والاستماع النشط ومهارات التواصل وغيرها. في عامي 2022 و 2023، قامت جهة اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي أيضاً بعقد تمارين خاصة بالتخطيط للمنظمات التي تقودها النساء وبدأت بالمناصرة من اجل ادراجهم في عمليات اتخاذ القرار والوصول الى فرص التمويل. وتبع ذلك العديد من المبادرات على مستوى كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، حيث أدت هذه الجهود المتواصلة من المناصرة الى زيادة في فرص التمويل وبصورة رئيسية من خلال الصناديق التمويلية المشتركة – لكل من المبادرات المشتركة المنفذة عبر نهج "التوأمة" وأيضاً للتمويل المباشر لهذه المنظمات التي تقودها النساء. هذا وقد أدى نجاح هذه الجهود الى القرار الأخير في تعزيز وتنظيم مشاركة المنظمات التي تقودها النساء عبر مبادرة رائدة وهادفة ممولة بسخاء من قبل الحكومة الدنماركية. وقد تم توجيه الجهود نحو ضمان تحقيق نهج أكثر تماسكاً وملاءمة وتوافقية وذلك في سبيل تحقيق شراكات مهمة مع المنظمات التي تقودها النساء بما في ذلك المساعدة في تعزيز وصولها الى تمويلات المانح المباشرة بصورة مستمرة.

النهج الدولي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بخصوص تطويع العمل الإنساني

لقد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على الالتزام بتحسين الجهود الجماعية للتطويع عبر تعزيز المشاركة المحلية الفعالة وقدرات القيادة والاستجابة ضمن برامجه الإنسانية ومن خلال دوره التنسيقي في كل من العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والانجابية. كما يهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان الى توسيع مشاركته مع الجهات المحلية الفاعلة وخاصة مع المنظمات التي تقودها النساء كشركاء وقيادات ضمن الاستجابة الإنسانية، فضلاً عن تخصيص جزء كبير من التمويل الإنساني المباشر لتلك المنظمات وفق ما تم إيضاحه في خطته الاستراتيجية 2022-25. هذا ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان لإحراز تقدم في تطويع الالتزامات عبر نهج أكثر منهجية وترابطاً ومن خلال التركيز على خمس مجالات رئيسية مترابطة من المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية: الشراكات والتمويل والمشاركة والتأثير والتنسيق وتعزيز القدرات.

تم تطوير هذه المجالات بالتوافق مع الأولويات الموضوعة في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان 2022-25 ومع التسوية الكبرى والأولويات المشتركة بين الوكالات وعبر دمج الممارسات الجيدة والرؤى النابعة عن المشاورات الداخلية وبهذا يتم اكمال الارشادات الموجودة.[1]

الشراكة

العمل باتجاه شراكات ملموسة ومتكافئة مع الجهات الفاعلة المحلية / الوطنية. يلعب صندوق الأمم المتحدة للسكان دوراً مهماً كوسيط لنقل التمويلات والمستلزمات للشركاء المنفذين ولتبادل المعلومات في الظروف الإنسانية.

التمويل

تعزيز التمويل المباشر للجهات الفاعلة المحلية / الوطنية والتمويل المتوقع لسنوات عديدة لدعم الاستجابات المحلية والقيادة في العمل الإنساني. أيضاً توفير دعم عيني (سلع خاصة بالصحة الجنسية والانجابية).

المشاركة والتأثير والرؤية

تشجيع المشاركة المنظمة للجهات المحلية / الوطنية في البرامج الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفي صناعة القرار وفي عملية دورة البرامج المشتركة بين الوكالات.

التنسيق

السعي بفاعلية لزيادة المشاركة والدور القيادي للمنظمات التي تقودها النساء المحلية / الوطنية والجمعيات المتخصصة في آليات وهيكليات وعمليات التنسيق.

تعزيز ومشاركة القدرات

تعزيز قدرات الاستجابة التقنية والتشغيلية للجهات المحلية / الوطنية والمنظمات التي تقودها النساء مع تعزيز التعلم المشترك لتعزيز القدرة على الصمود والنمو واستمرارية الخدمات.

1. المذكرة التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بخصوص التطويع في العمل الانساني

© UNFPA/Ihsan

2

العوائق المنهجية التي تواجه المنظمات التي تقودها النساء في شمال غرب سوريا

2. العوائق المنهجية التي تواجه المنظمات التي تقودها النساء في شمال غرب سوريا

على الرغم من جهود المجتمع الدولي للوفاء بالالتزام بالتسوية الكبرى في شمال غرب سوريا، لا تزال العوائق المنهجية التي تواجه المنظمات التي تقودها النساء تعيق من مشاركتها الفعالة في الجهود الإنسانية في شمال غرب سوريا. وهذا يتضمن الوصول المحدود الى التمويل المباشر والنوعي2 وتحديداً للمنظمات التي تقودها النساء وغيرها من المجموعات المهمشة. بالإضافة الى ذلك، فإن القيم الذكورية عميقة الجذور ضمن السياق الذي تعمل فيه المنظمات التي تقودها النساء تساهم في زيادة التحديات التي تواجه النساء يومياً فيما يخص تقديم الخدمات وفيما يتعلق بالتعرف عليهن واحترامهن والاستماع اليهن كـ "عوامل تغيير" ضمن مجالات الخبرة المحددة الخاصة بهن. وتضاعفت التحديات بسبب عواقب 13 سنة من الصراع التي خلقت قضايا مزمنة متعلقة بالسلامة والامن فضلاً عن غياب السلطات الحكومية التي تقوم بتوفير الخدمات الرئيسية والحلول العلاجية القانونية الفعالة بالإضافة الى الركود الاقتصادي المستمر. ضمن هذا السياق المتسم بالأزمات المتعددة والمتقاطعة، تم التأكيد على العوائق الرئيسية التي تم تحديدها خلال العملية التشاورية وفق ما يلي:

أ. مخاوف الامن والسلامة والعادات الاجتماعية والثقافية غير المتكافئة

أكدت الناشطات من النساء والمدافعين عن حقوق المرأة على مواجهة مشاكل متزايدة متعلقة بالأمن والسلامة في حياتهن اليومية، مما يؤثر في نهاية المطاف على الجهود الإنسانية الخاصة بهن. ونقلاً عن إحدى المشاركات، «لا يتم قبول أصوات النساء والعواقب تصل الى حد قتل الاناث». هذا وتصبح مخاوف الامن والسلامة أكثر تحدياً عندما تشارك النساء في مجالات مثل حقوق المرأة وبناء السلام وعند المشاركة السياسية للنساء، وتصبح الوصمة الاجتماعية تحدياً بالتحديد عندما تشارك النساء في قطاعات الاستجابة الإنسانية التي تعتبر أمراً «غير تقليدي»[2] بالنسبة للمجتمع. تتراوح أنواع العنف المبلغ عنها بين العنف الجسدي الى العنف النفسي ويتم ارتكابها على ارض الواقع خارج الشبكة وعلى شبكة الانترنت أيضاً. هذا ويتم استخدام التشهير على شبكة الانترنت للتخلص من أصوات وعمل النساء. وقد لاحظت المشاركات في حوارات صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضاً ان عواقب العنف تتجاوز التأثير عليهن فحسب حيث تؤثر على «شرف» أسرهن وعلى مراكزهن او منشآتهن. تحدثت المشاركات بالتحديد عن التشهير بالمساحات الامنة للنساء والفتيات حيث ذكرن انه لا تزال هناك وصمة مرتبطة بهذه المساحات بسبب المواضيع التي تتم مناقشتها خلال الأنشطة. يتم تلقي

هذه المواضيع والرسائل على أنها تهديد للقيم التقليدية والدينية وعلى انها ترويج «لجدول الاعمال الغربي والنسوي» الذي لا يتفق العديد من الرجال في هذه المجتمعات معه. ولتأكيد ذلك، ذكرت إحدى المشاركات ما يلي: «شاركت السلطات المحلية منشورات تدعو المجتمعات الى عدم ارسال النساء الى المساحات الآمنة للنساء والفتيات. عند التحدث عن النوع الاجتماعي، يتبادر لذهنهم فوراً مجتمع المثليين (*LGBTQI+*). وهذا أمر مضلل للمجتمعات. في المساحة الآمنة للنساء والفتيات، نقوم باستهداف جميع النساء والفتيات. جزء من تخوف (سلطاتهن المحلية) ان نقوم باستهداف النساء فقط وليس كافة (أفراد) المجتمع». أضافت أخرى: «يخشى المجتمع من هذه المواضيع التي تتم مناقشتها ضمن المساحة الآمنة للنساء والفتيات، حيث توجد دعاية ضدها. وغالباً ما يقال ان هذه المواضيع هي ضد المجتمع». لاحظت المشاركات أيضاً ان جزء من مقاومة المجتمع مرتبط بحقيقة ان إنشاء هذه المساحات قد أدى الى بعض التغيرات في ديناميكيات السلطة: «إن التغير الذي جلبته المساحات الآمنة للنساء والفتيات على مستوى المجتمع يؤدي الى مقاومة ضد هذا الامر ويتم توجيه هذه المقاومة ضد المساحات الآمنة».

ب. التهميش والاسكات

«ليس لدي حق التحدث»، هذا ما قالته إحدى النساء القياديات خلال الاستشارة. تلخص هذه العبارة الصعوبات التي تواجه النساء التي تترأس المنظمات المحلية عند التعبير عن آرائهن على مستويات اتخاذ القرار للنظام الإنساني الدولي وعلى المستوى المجتمعي. يؤثر هذا التهميش أيضاً بشكل واضح على الاعتراف بالنساء وهذا من الممكن ان يعرقل أيضاً قدرتهن على التأثير على صناعة القرار. هذا وقد أشارت ناشطات وممثلات من المنظمات التي تقودها النساء إلى أن أصوات النساء لا تزال غير معترف بها بشكل كامل في المنتديات العامة، وكثيراً ما تواجه النساء تعليقات تقويضية ورافضة وردود أفعال عنيفة، وتحرش وتهديدات

2. تنظر المجتمعات المحلية الى مشاركة النساء في القطاع الإنساني على انها مقبولة اذا كانت المشاركة محصورة بقطاعات معينة كقطاعات التعليم او الحماية.

ومقاومة على مستوى المجتمع. وكما أشارت إحدى القيادات النسائية: «نحن معرضات لمخاطر أمنية بسبب العمل على حقوق المرأة. أتمنى أن نتمكن ذات يوم من جعل أصواتنا مسموعة على الأرض وفي وسائل الإعلام والنجاح في وقف استغلال النساء». وعلى الرغم من تمثيل النساء في بعض جهات صنع القرار الخاصة بالهيكلية الإنسانية الدولية (على سبيل المثال، مجموعة التنسيق الإنساني والمجموعة الاستشارية الاستراتيجية التابعة لجهة اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي والمجلس الاستشاري النسائي)، إلا أن النساء التي تترأس المنظمات المحلية تنظر الى أدوارها على انها غير مقدرة. ووفقاً لبعض المشاركات، لا يزال التهميش الصريح قوياً وواضحاً وله عواقب ملموسة. وتعد السخرية والرفض تكتيكات معتادة يستخدمها القادة الذكور وأعضاء المجتمع و/أو العاملون في المجال الإنساني لتقويض أصوات النساء وتثبيط مشاركتهن. وعلى الرغم من هذه التحديات، تشعر النساء بالاستعداد للعب المزيد من الأدوار الفعالة في المساحة العامة وأن يكن «وكيلات للتغيير» في مجتمعاتهن. وكما أوضحت إحدى الناشطات في مجال المرأة: «لا ينبغي لنا أن ننتظر الرجال ليكونوا إلى جانبنا ويتعاونوا معنا، لأنهم لن يكونوا داعمين. علينا أن نقود التغيير ونستمر في العمل».

ت. محدودية الوصول إلى فرص التمويل المستدامة

لا تتناسب فرص التمويل مع الاحتياجات والأحجام المحددة للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة. وغالباً ما تواجه المنظمات التي تقودها النساء حواجز في تعزيز أنظمتها الإدارية والتشغيلية وهيكلياتها الخاصة بالمساءلة الرسمية من أجل تلبية متطلبات الجهات المانحة. وهذا يجعل منها غير قادرة على اجتياز عمليات التقصي الواجبة من قبل الجهات المانحة او على الوصول إلى تمويل مستدام وطويل الأجل. وعلى الرغم من تصريحات مجتمع المانحين حول اعتزامهم زيادة مشاركة المنظمات التي تقودها النساء، بما يتماشى مع التزام التسوية الكبرى الخاصة بالتطويع المحلي[3]، فإن هذا لم يسفر عن تمويل طويل الأجل للمنظمات التي تقودها النساء. وتظل فرص التمويل غير كافية وقصيرة الأمد لدعم العمل المعني بالتحول فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي وجهود بناء السلام، فضلاً عن كونه غير كاف لضمان الاستدامة والتغيير والمرونة على المدى الطويل. وحتى الآن، عملت المنظمات التي تقودها النساء في الغالب كشركاء تنفيذيين فرعيين أو من خلال «نموذج توأمة» مع المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية (بما في ذلك من خلال تمويل الأمم المتحدة)، ولكن بالنسبة لها، لم يتم الاعتراف بقيمتها بالكامل. وتظل فرص التسجيل العادل والآمن في تركيا وفي شمال غرب سوريا تشكل أيضاً عائقاً رئيسياً أمام الوصول إلى فرص التمويل. كما يؤثر الافتقار إلى التمويل المؤسسي الأساسي على قدرة المنظمات التي تقودها النساء على الاستفادة من فرص تنمية القدرات التي تعد بالغة الأهمية لتمكينها من إطلاق العنان لإمكاناتها بالكامل ودعم الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعاتها. بالإضافة إلى ذلك، تشعر هذه المنظمات بأن وجودها مهدد بسبب الافتقار إلى الموارد المستدامة، وغالباً ما يعتمد وجودها على العمل التطوعي لأعضائها. وعلى الرغم من أن العمل التطوعي يجلب قيمة هائلة لمهمة منظمات المجتمع المدني، إلا أنه عندما يصبح الوسيلة الوحيدة للعمل، فإنه يؤدي إلى تفاقم اختلال التوازن في السلطة داخل المجتمعات. كما يؤدي الافتقار إلى التمويل الأساسي والمؤسسي إلى الافتقار إلى التدابير اللازمة لضمان الرعاية الذاتية والمرونة للموظفين، مما يمكن المنظمات من الاستمرار في العمل بأمان وإنتاجية.

"كنت أفكر في مستقبل بناتي ومستقبل النساء في بلدي."

دلال – أم لثمانية أطفال

© UNFPA/Ihsan

3. وفق التسوية الكبرى، يجب على الجهات الإنسانية تقديم 25% على الأقل من التمويل الإنساني بصورة مباشرة قدر المستطاع للجهات المحلية والوطنية بالإضافة الى زيادة التمويل النوعي للجهات المحلية والوطنية.

ث. الافتقار إلى منتديات التنسيق وعمليات صنع القرار الشاملة

تأسف المنظمات التي تقودها النساء لعدم وجود نظام تنسيق على مستوى الميدان للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة من أجل مشاركة ومناقشة احتياجاتها وتحدياتها وفرصها، على الرغم من أن المجموعة الاستشارية النسائية[4] كانت جهة فاعلة ذات صلة لجمع النساء والعاملين الإنسانيين المحليين وتقديم المشورة حول القيادة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، حتى الآن، لا يتم قيادة أي من المجموعات أو منتديات التنسيق الرئيسية في الاستجابة في شمال غرب سوريا بشكل مشترك من قبل المنظمات التي تقودها النساء[5]. وفي محاولة للحد من فجوة صنع القرار هذه، اختارت جهة اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي اثنتين من المنظمات التي تقودها النساء واللتين أصبحتا الآن جزءاً من المجموعة الاستشارية الاستراتيجية الخاصة بجهة اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي. هذا وقد أدى الافتقار إلى هيئة تنسيق خاصة بالمنظمات التي تقودها النساء على مستوى الميدان إلى شبكة محدودة تربط بينها وأدى أيضاً الى قلة فرص هذه المنظمات للاندماج في مسار الإحالة القائم الذي تم تطويره من قبل المجموعات. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من تمثيل بعض المنظمات التي تقودها النساء في منتديات التنسيق على مستوى غازي عنتاب، فإن البعض الآخر ليس لديه أعضاء مقيمين في تركيا أو ان اعضائها غير قادرين على عبور الحدود من شمال غرب سوريا. وهذا يحد من قدرة المنظمات الأهلية والمحلية على التمثيل والتأثير بشكل فعلي الامر الذي كان ليمكنها من التأثير بصورة أفضل على الأولويات والاستراتيجيات من اجل تشكيل روابط مع الجهات الفاعلة الرئيسية ضمن المشهد الإنساني ومن اجل الوصول الى الدعم التقني المقدم على مستوى غازي عنتاب. يعمل هذا على تضخيم اختلالات التوازن في السلطة، بما في ذلك داخل المجموعة الواسعة والمتنوعة من المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة.

ج. تجاوز مرحلة «الاعتماد على الاخرين لوضع الخطط» والتحول إلى «صناعة الخطط»

على الرغم من القيام سابقاً بإتمام تمرين لرسم خرائط المنظمات التي تقودها النساء (2023) من خلال التعاون مع مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2022 و2023)، فقد لوحظ أنه حتى الآن لم يتم تطوير أي خريطة تحت قيادة المنظمات التي تقودها النساء بنفسها. وقد أدى هذا إلى عدم وجود ملكية للخرائط الحالية ودعوة النساء القياديات إلى إنتاج خريطة للمنظمات واحتياجاتها مباشرة – مما يجعلها «المخطط وراسم الخرائط» بنفسها، وهذا يوفر موضع قوة ضمن المشهد الانساني. ووفقاً للمشاركين، فإن الخريطة المكتملة حتى الآن لم تتمكن من عكس نطاق العمل الذي تقوم به القيادات النسائية على الأرض بدقة.

"يجب ان لا ننتظر من الرجال ان يكونوا الى جانبنا ويتعاونوا معنا لأنهم ليسوا داعمين: يجب علينا قيادة التغيير والاستمرار في العمل."

وفق ما شرحت إحدى الناشطات

4. المجموعة الاستشارية النسائية هي مجموعة تضامنية تطوعية مستقلة تضم فئات متنوعة من النساء العاملات في المجال الإنساني خارج وداخل سوريا. من خلال جهود المناصرة المخططة، تهدف المجموعة الى انجاز استجابة اكثر فاعلية وحساسية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع والثقافة من منظور النساء.
5. في الصومال وجنوب السودان، تتم قيادة جهة اختصاص العنف القائم على النوع الاجتماعي بصورة مشتركة وأثبتت هذه الطريقة انها ممارسة جيدة يمكن تكرارها في سياقات أخرى.

القيادة النسائية في مناطق الصراع: قصة مركز زمردة

في الوقت الذي كان فيه طرد الغذاء هو المصدر الرئيسي للبقاء بالنسبة للنساء، أدركت دلال البشير – البالغة من العمر 42 سنة والمؤسسة لمركز زمردة في شمال غرب سوريا – ان تمكين النساء قد يساعدهن على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

في مركز زمردة، تقود دلال وفريقها التغيير التحويلي في شمال غرب سوريا. وقد عملن على تمكين النساء من حيث الثقة والمهارات اللازمة لدعم أنفسهن من خلال الدعم النفسي والاجتماعي الشامل وتدريب المهارات الحياتية والأنشطة الترفيهية الأخرى. تلقت 22500 امرأة تدريباً على الحرف اليدوية في مركز زمردة على مدى السنوات التسع الماضية. قالت دلال: «إن أعظم شيء أفتخر به هو رؤية النساء وقد أصبحن يعتمدن على أنفسهن ولم يعدن يعتمدن على تلقي المواد الغذائية وغير الغذائية للبقاء على قيد الحياة».

بذور الالهام

أدركت دلال، وهي ربة منزل وأم لثمانية أطفال، أن المواد الغذائية وغير الغذائية التي توزعها الجهات الفاعلة الإنسانية هي حل مؤقت، فقررت اتباع مسار أكثر استدامة لتمكين المرأة في مجتمعها. وقالت: «كنت أفكر في مستقبل بناتي ومستقبل النساء في مجتمعي».

توجهت إلى زوجها بفكرة افتتاح مركز، بهدف أساسي هو تزويد النساء بالمهارات التي يحتجنها للعثور على عمل ودعم أسرهن.

انطلقت دلال في رحلة تحسين الذات، عازمة على إحداث تأثير مفيد في مجتمعها. التحقت ببرامج تدريبية لإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي والمناصرة. وقالت: «لقد أمضيت ما يقرب من عامين في تعلم كيفية إدارة مثل هذه المراكز». وعلى الرغم من التحديات، بدأت في نهاية المطاف في إدارة المركز من منزلها عبر تحويل غرفها الثلاث إلى مساحتين مخصصتين لأنشطة متنوعة.

التغلب على الصعوبات

«ورغم التحديات العديدة التي واجهتنا، بما في ذلك الفيضانات الناجمة عن مياه الأمطار وردود الفعل العنيفة على مستوى المجتمع وصعوبة العثور على متطوعين، تمكنا من توزيع 2000 إلى 3000 قطعة ملابس شهرياً على المخيمات والمدارس والأيتام خلال أول 17 شهر، وذلك باستخدام الصوف المعاد تدويره وقطع القماش الكبيرة»، وفق ما قالت شادية عتيق المشرفة والمؤسسة المشاركة لمنظمة زمردة. وأضافت شادية: «بدأنا بآلة خياطة واحدة اشتريناها بمدخراتنا. وبمرور الوقت، قمنا بتوسيع مجموعتنا وأضفنا ثماني آلات للمركز من خلال عمليات الشراء التدريجية. وقد تحقق ذلك من خلال الجهود التطوعية والعمل الجاد للمتدربات».

«كان مركز زمردة بمثابة حلم تحقق بالنسبة لي»، هكذا قالت شيراز بوباجي، 39 عام. انضمت السيدة بوباجي إلى المركز وهي حريصة على تعلم فن قولبة الشمع، لكنها اكتشفت أكثر مما كانت تتوقع. «المركز مخصص للنساء فقط. إنه مكان آمن لنا، يمنح النساء الشجاعة للعمل وبناء ثقتهن بأنفسهن».

القبول على المستوى المجتمعي – رحلة متواصلة

وعلى الرغم من الدعم الذي قدمه زعماء المجتمع المحلي، فقد واجه مركز زمردة تهديدات مباشرة من بعض أفراد المجتمع الذين عارضوا تمكين المرأة. وفي ثلاث مناسبات منفصلة، قام أفراد بمنع الوصول إلى المركز عن طريق إغلاق البوابات وإعاقة الطريق المؤدي إلى المنشأة.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى إحداث اضطرابات كبيرة، مما أجبر دلال وفريقها على نقل عملهم إلى منزلها. وتتذكر دلال: «لقد كان الأمر محبطاً، لكننا لم نستسلم أبداً. وبفضل دعم أفراد عائلتنا، تمكنا من إبقاء المركز قيد التشغيل في كل مرة، وما زلنا نتمسك بثبات بمهمتنا في مساعدة النساء.»

رؤية مستقبلية

على مدى السنوات الثلاث الماضية، كان صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم مركز زمردة كجزء من مبادرة أوسع نحو التطويع المحلي وكجزء من الالتزام بتوسيع نطاق قدرة صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستجابة الإنسانية. يمكن للمنظمات التي تقودها النساء والمنظمات الأهلية مثل زمردة أن تكون عوامل قوية للتغيير وأن تعزز التطويع المحلي وتوفر الخدمات الأساسية للمساعدة في انهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات في المجتمعات الأكثر تهميشاً. يهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المساعدة في تعزيز هذه المنظمات والمجموعات حتى تتمكن من التعامل مع احتياجات النساء والفتيات بشكل فعال في المواقف الإنسانية وفي التعافي وفي حالات ما بعد الصراع.

تهدف دلال وشادية إلى توسيع عمليات زمردة عبر انشاء فروع في جميع أنحاء شمال غرب سوريا مما يعزز من فرص العمل للنساء ويدعم التغيير. وأكدت دلال أن «الأمر يتعلق بعمل النساء معاً من أجل المجتمع. لا ينبغي لأحد أن يقول «لا أستطيع». «نحن جميعاً قادرون، والتغيير يبدأ من أنفسنا».

© UNFPA/Ihsan

3

الدروس المستفادة والممارسات الواعدة

3. الدروس المستفادة والممارسات الواعدة للتعامل مع و/ او الانتصار على العوائق المحددة

أصبح تأسيس مساحات خاصة بالمشورات المفتوحة والآمنة مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة أمراً بالغ الأهمية لدعم الحوار المفتوح حول الاستراتيجيات الممكنة لتعزيز الأدوار والمسؤوليات في الاستجابة الإنسانية في شمال غرب سوريا بما في ذلك عبر الدروس المستفادة والممارسات الواعدة. إذا ما تم تحسين وإعادة بلورة المجالات الرئيسية التالية التي تم تسجيلها بصورة مباشرة خلال المشاورات، فقد يؤدي هذا الى تحسين كبير في جودة مشاركة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في شمال غرب سوريا.

أ. تحليل السياق وإبراز أهمية المساحات الآمنة للنساء والفتيات ومنظمات حقوق المرأة

ولكي نتمكن من تذليل مخاطر الأمن والسلامة بفعالية مع تعزيز التغيير التحويلي، فلابد أن تستند استراتيجيات البرامج إلى تحليل خاص بالسياق للأنظمة الذكورية التي تعمل على استدامة العنف والوصمة والتمييز ضد النساء. ولابد من إشراك الرجال والفتيان والزعماء الدينيين في استراتيجية رئيسية لمنع ردود الفعل العنيفة وتعزيز ملكية المجتمع وتعزيز التعبيرات الإيجابية عن الرجولة دعماً للمساواة بين الجنسين. ويعزز هذا النهج الشامل تأثير المساحات الآمنة للنساء والفتيات والمنظمات التي تقودها النساء، مما يضمن أن تكون الجهود الرامية إلى تمكين المرأة شاملة ومستدامة ومبنية على السياقات المحلية.

ب. نماذج الشراكات: كيفية موازنة الملكية والتمكين مع الامتثال

إن المشاركة الفعالة للمنظمات التي تقودها النساء تشكل حجر الزاوية في تعزيز النهج التشاركي والشامل لنظام التمويل الذي يثمن المعرفة والخبرة التي تتمتع بها المنظمات الأهلية والمحلية. وهذا يستلزم التحول إلى نماذج شراكة تتمتع بقدر أكبر من التشاركية. عندما ينبع التمويل من موقف الثقة فإنه يرحب بتقاسم سلطة اتخاذ القرار وإشراك منظمات المجتمع المدني في تحديد الأولويات وأساليب التمويل. وهذا يستلزم أيضاً التحول من نهج يهدف إلى بناء قدرات المنظمات التي تقودها النساء إلى نموذج أكثر شمولاً يدمج تنمية القدرات ومشاركة المعارف في إطار هذه الشراكات.

منذ عام 2021، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في شمال غرب سوريا على إشراك المنظمات التي تقودها النساء من خلال «نهج التوأمة»، حيث قام بإقرانها بمنظمات غير حكومية محلية أكبر حجماً. وكان نموذج الشراكة هذا محورياً في تعزيز التبادل المثمر لـ «معرفة الكيفية» بين

© UNFPA/Ihsan

المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تقودها النساء، والذي ترجم إلى مجموعة واسعة من مبادرات تنمية القدرات وفرص مشاركة المعرفة والتي تغطي مواضيع تتنوع بين البرمجة ووصولاً إلى العمليات. وعلى الرغم من أن المشاركين أدركوا قيمة هذا النهج واقترحوا استمراره، إلا أنهم أوصوا أيضاً بخلق فرص للمنظمات التي تقودها النساء للحصول على شراكة مباشرة مع وكالات الأمم المتحدة وعلى المستوى الثنائي مع الجهات المانحة الأخرى.

ت. دعم برامج المنظمات التي تقودها النساء في الوصول الى المجموعات الأكثر تهميشاً

إن مساهمة المنظمات التي تقودها النساء في التغيير تأتي في الغالب على مستوى القاعدة الشعبية، وبالتالي فإن زيادة الدعم التقني والتشغيلي والمالي لتدخلات برامج المنظمات التي تقودها النساء أمر ضروري لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية وتغيير المعايير الاجتماعية غير المتكافئة بصورة تدريجية. وبسبب اندماجها العميق داخل النسيج الاجتماعي، تتمتع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة بموقع فريد للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء كبيرات السن والنساء الأرامل أو المطلقات اللاتي غالباً ما يبقين غير مرئيات من قبل قنوات توزيع المساعدات التقليدية. هذا ومن خلال الاعتراف بدور المنظمات التي تقودها النساء ودعمها كـ «منظمات ذات خبرة» في العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في مجتمعاتها وخارجها، يمكن لهذه المنظمات ومنظمات حقوق المرأة تعزيز الجهود المبذولة على مستوى النظام في سبيل التطويع المحلي لاستراتيجيات الاستجابة الإنسانية من أجل الوصول إلى الأفراد والمجموعات الأكثر احتياجاً. كما أن تمكين المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة من شأنه أن يسهل التحول من نموذج «العمل كالمعتاد» إلى نموذج إنساني أكثر تقدمية واستدامة يعزز المرونة وجهود بناء السلام على المدى الطويل.

ث. تحسين التنسيق بين المنظمات التي تقودها النساء على المستوى المحلي وإنشاء تحالف مشترك للتصدي لردود الفعل المجتمعية العنيفة في شمال غرب سوريا

أكدت الناشطات والمدافعات عن حقوق المرأة على الحاجة إلى تمثيل أكبر في هيئات صنع القرار المحلية، سواء في تركيا أو في شمال غرب سوريا. وكما هو موضح في المعايير الدنيا المشتركة بين الوكالات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في برامج الطوارئ، فإن «النساء والمنظمات المحلية خبيرات و«عارفات» حيث يفهمن بعمق حقائق حياة النساء وأشكال العنف في مجتمعاتهن وكيف يُنظر إليه وكيف يتم الحفاظ على ديناميكيات السلطة غير المتكافئة بين النساء والرجال». إن تشكيل التحالفات أمر بالغ الأهمية لمقاومة ردود الفعل العنيفة من المجتمع وإنشاء نظام دعم الأقران حيث يمكن للنساء تبادل وجهات النظر بأمان ومعالجة التحديات المشتركة وتحديد فرص العمل الجماعي. وكما لاحظت ناشطة نسائية، «لا تزال النظرة الذكورية موجودة إلى حد كبير، ولكن من يقاتل ضد هذا هي المنظمات التي تقودها النساء». يساهم الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في تغيير معايير النوع الاجتماعي غير المتكافئة التي تدعم نظاماً ذكورياً عميق الجذور في المناطق التي تعمل فيها المنظمات التي تقودها النساء.

ج. إنشاء مجموعة تنسيق بين المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة

وبناءً على ما ذكر أعلاه واعتماداً على الممارسات المثلى في مناطق أخرى[6]، هناك حاجة لتيسير إنشاء تحالفات بين المنظمات التي تقودها النساء على المستوى الميداني. وقد تكون هذه التحالفات على شكل اتحادات او شبكات او شراكات ويكون من شانها المساعدة في حشد من المزيد من الموارد وتعزيز الإنجازات وزيادة الرؤية وتحسين جهود المناصرة. يوصى بتشكيل شروط مرجعية واضحة بصورة مشتركة لهذه التحالفات وتوضيح من سيكون مسؤولاً عن إدارة المجموعة فضلاً عن ضمان التزام كافة المنظمات المشاركة بالمتطلبات الضرورية وتوفير الاشراف الشامل لتنفيذ ومراقبة الأنشطة.

«لا يزال المنظور الذكوري طاغياً هناك، ولكن المنظمات التي تقودها النساء هي التي تعمل على مكافحة هذا.»

وفق ما قالت إحدى النشاطات

6. في عام 2013، خلال الاستجابة الإنسانية لاعصار هايان، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تيسير إنشاء اتحاد يتكون من 7 من المنظمات التي تقودها النساء

ح. تضخيم أصوات المنظمات التي تقودها النساء على المستويين الإقليمي والعالمي

دعت الناشطات والمدافعات عن حقوق المرأة إلى توسيع نطاق الوصول إلى المنصات الإنسانية الإقليمية والعالمية، مثل مؤتمرات بروكسل السنوية حول مستقبل سوريا. وهذا من شأنه أن يمكنها من مشاركة رؤاها وخبراتها مع شريحة أوسع من الجمهور بالإضافة الى تمكنها من تعزيز كسب تأثير مضاعف يلفت الانتباه إلى كل من التحديات التي تواجهها القيادات النسائية والناشطات، والأثر التحويلي لعملهن على المستوى الشعبي. من خلال المشاركة في هذه المنتديات رفيعة المستوى، ستتاح الفرصة لمنظمات المرأة ومنظمات حقوق المرأة لسد الفجوة بين الواقع المحلي وصنع القرار العالمي، مما يضمن سماع القضايا الحرجة، التي غالباً ما يتم تجاهلها، ومعالجتها في مناقشات السياسة الرئيسية. كما ستمكن زيادة تمثيلها من تقدير خبراتها فيما يخص الاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سوريا، مما يساهم في الوصول الى فهم يتسم بقدر أكبر من الحساسية للجانب الثقافي وتجاه التطويع المحلي فيما يتعلق في جملة من القضايا الخاصة بالحماية والصحة الجنسية والإنجابية.

خ. مكافأة مساهمة المرأة في التغيير

غالباً ما تقابل مساهمة المرأة في التغيير التحويلي وتقديم الخدمات، التي يتم إجراؤها من خلال المنظمات التي تقودها النساء، بتقييم يقل عن استحقاقها وبدون أجر أو بأجر ضعيف. وهذا يساهم في تفاقم وإدامة أوجه عدم المساواة الهيكلية مما يدفع النساء نحو الاقتصاد غير الرسمي بما في ذلك العمل العرضي وبدوام جزئي، وهذا لا يمكّن المنظمات المحلية التي تقودها النساء من المساهمة في التغيير بكامل إمكاناتها. وبالتالي، يجب أن تعترف نماذج الشراكة وتدعم دور الموظفين الأساسيين في المنظمات المحلية التي تقودها النساء باعتبارهم «خبراء» في العدالة الاجتماعية، كما يجب اشراكهم بشكل كامل في تصميم حلول للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية في مجتمعاتهم. تعد المعرفة المحلية مهمة جداً لضمان استدامة ونجاح التدخلات الإنسانية، وبالتالي يجب الاعتراف بقيمتها على النحو الواجب من خلال توفير الموارد والأدوات والفرص الملموسة الممنوحة للنساء اللواتي يشكلن جزءً لا يتجزأ من هذه العملية.

د. زيادة الوصول إلى رعاية الموظفين وتعزيز نهج شامل للأمن

بناءً على نتائج العملية التشاورية، من المهم دمج أبعاد محددة خاصة بالنوع الاجتماعي ضمن طرائق الشراكات من أجل رعاية الموظفين ودعمهم وأيضاً من أجل أمن المنظمات التي تقودها النساء، وهذا يتضمن المخاطر المحتملة التي يواجهها موظفو هذه المنظمات عند العمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمرأة والسلام والأمن. قد تواجه الناشطات النسويات والممولون والقادات النسائية والعاملات في الخطوط الأمامية تهديدات متعلقة بالأمن والسلامة بالإضافة إلى التحرش عبر الإنترنت وخارجه لأن نشاطهم يواجه هياكل سلطة راسخة، والتي تعززت وتفاقمت بسبب الصراع المستمر. بالإضافة الى ذلك، يجب ان تعنى ترتيبات الشراكة بضمان قيام المنظمات بصورة مشتركة بتحديد المخاطر والتعامل معها على طول خط التسليم، فضلاً عن القيام بصورة مشتركة بتقديم تفاصيل حول الإجراءات الملموسة لتذليل المخاطر، وهذا الامر يجب ان يتم تزويده بالموارد. ولهذا الغرض بالتحديد، من المهم بشكل خاص ضمان تخصيص الموارد لتعزيز نهج شامل للأمن يدمج الأمن المادي والرقمي مع تدابير الرعاية الذاتية والرفاهية. كما يجب ان مراعاة التكاليف المباشرة وتكاليف الدعم الكافي ضمن التنفيذ النجاح لإجراءات تذليل المخاطر.

إذا كان أعضاء المنظمات التي تقودها النساء يعملون أيضاً كمقدمين لخدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي والخدمات الصحية في الخطوط الأمامية مع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فمن الممكن ان يتعرضوا للصدمة غير المباشرة كتأثير مباشر للمشاركة المتعاطفة مع الناجيات من الصدمة. تمثل الصدمة غير المباشرة بُعداً معقداً يتطلب استجابات شاملة تهدف إلى: أ) تعزيز الرعاية الذاتية والصحة النفسية للعاملين في الخطوط الأمامية، ب) تسهيل الوصول إلى الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المتخصص والمستهدف (MHPSS)، ج) تحسين وصول عاملي الخطوط الأمامية إلى المعلومات والمعرفة لتحديد آثار الصدمة غير المباشرة ومعالجتها في الوقت المناسب وبشكل فعال. من الضروري مراعاة هذه الجوانب عند مناقشة الموارد الخاصة بالمنظمات التي تقودها النساء.

ذ. نهج الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام (HDP)

يهدف نهج الصلة إلى سد الفجوة بين المساعدات الإنسانية وجهود التنمية. يمكن أن تكون المنظمات التي تقودها النساء نقطة دخول استراتيجية لتصميم وتنفيذ تدخلات البرنامج والمساهمة في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. أبدت المنظمات التي تقودها النساء اهتماماً بتوسيع نطاق تدخلاتها، برمجياً وجغرافياً على حد سواء. وهذا يشمل تحمل المزيد من المسؤوليات بشأن دمج العنف القائم على النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية، وبالتالي احتلال مكانة ضرورية للانتقال من نموذج الاستجابة الإنسانية البحتة إلى أنظمة أكثر استدامة ومرونة. هذا وقد شدد المشاركون على أهمية توسيع معارف وقدرات المنظمات المحلية التي تقودها النساء، بما في ذلك اشراكها في دمج التدخلات القائمة على النقد في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتبنيّاً لمبدأ «عدم التخلف عن الركب»، أعربت المنظمات التي تقودها النساء أيضاً عن استعدادها لتوسيع نطاق وصولها ليشمل المناطق التي تعاني من نقص الخدمات مثل مناطق الخطوط الأمامية ومخيمات الأرامل. ولتحقيق ذلك بشكل فعال، سيكون من الضروري أن تقوم المنظمات المحلية بقدر كبير من التنسيق فيما بينها لضمان الوصول بصورة فعالة الى السكان ولتفادي تكرار تقديم الخدمات لنفس الاشخاص. وهذا يتطلب شبكة تعمل بشكل جيد وتتألف من مقدمي الخدمات الذين يمكن أن يتعاونوا بشكل فعال ويخلقوا مساحة للمنظمات التي تقودها النساء والتي تخطط للتدخلات برؤية طويلة الأجل.

© UNFPA/Ihsan

4

التوصيات

4. التـوصيـات

في الأسفل نجد التوصيات الرئيسية التي تم اقتراحها من قبل المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في شمال غرب سوريا بهدف تحسين الشراكات وتعزيز القدرات الخاصة بالاستجابات الإنسانية:

توصيات
لوكالات الأمم المتحدة والمجتمعات المانحة

- **الاستثمار في التمويل طويل الأمد:** تقديم التمويل الرئيسي / التأسيسي لدعم بقاء ومرونة المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة. بالإضافة الى ضمان وصول المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة الى تدفقات التمويل الموجودة والخاصة بالاستجابة الطارئة وكذلك وصولها الى التمويل الجماعي، مما يعزز من دمجها في الجهود الإنسانية على نطاق أوسع. إعطاء الأولوية لقضايا الحماية والنوع الاجتماعي في تخصيصات التمويل.
- **تحسين المشاركة والقيادة في التنسيق الإنساني:** الدعوة إلى المناصرة بأن يكون للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة تمثيل مهم في هيئات التنسيق المحلية والوطنية والدولية، مما يضمن ان يكون لها أصوات في عمليات صناعة القرار. توسيع المنصات والمنتديات الموجودة لتعزيز أصوات ومساهمات هذه المنظمات.
- **ضمان وجود آليات خاصة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان الخاصة بالنساء:** دعم تشكيل آليات حماية خاصة - لحماية المدافعات عن حقوق النساء – كجزء أساسي من سياسات بذل العناية الواجبة للمنظمات. في المواقف التي تهدد الحياة، قد يشمل ذلك إجلاء الناشطة وعائلتها ونقلهم إلى منطقة آمنة.
- **تعزيز المرونة والاستدامة:** إعطاء الأولوية للمشاريع ذات النطاق المتوسط والكبير التي تهدف الى دعم المرونة والاستدامة على مدى أطول بالإضافة الى توفير فرص للموظفات العاملات مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة.

التوصيات المقدمة إلى
وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بقدرات دولية

- **تعزيز نماذج الشراكات المتكافئة:** في المراحل الأولية من الشراكة، تشجيع التوأمة او منهجيات الاشراف حيث تقوم المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بحجم أكبر بدعم المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في بناء قدراتها قبل تيسير المسارات لها من أجل تأسيس شراكات مباشرة مع المانحين ووكالات الأمم المتحدة.
- **دعم إنشاء تحالفات وشبكات بين المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والجمعيات التطوعية ذات الخبرة:** دعم انشاء تحالفات بما فيذلك اتحادات وشبكات وشراكات بتعزيز الإنجازات الجماعية وحشد الموارد والتعامل مع مقاومة المجتمع وردود الأفعال العنيفة.
- **خلق روابط مباشرة مع الجهات المانحة:** خلق فرص للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة للاتصال بصورة مباشرة مع المانحين وتعزيز وصول هذه المنظمات الى فرص التمويل ومنتديات المناصرة.
- **القيام بشكل مشترك بإنشاء فرص مصممة خصيصاً لبناء القدرات:** التعاون مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة من اجل تحديد وتصميم مبادرات لبناء القدرات وأطر للمراقبة من شأنها التعامل مع احتياجاتها المحددة. يجب ان تعمل هذه المبادرات على تحسين قدرات المنظمات التقنية والتشغيلية وفي نفس الوقت تقييم خبراتها، كما يجب ان تهدف الى دعم تنسيق أفضل للجهود الإنسانية والتنموية وجهود بناء السلام. وهذا يجب ان يتضمن أيضاً – من ضمن جملة أمور – الدعم التأسيسي وجمع التبرعات وتنمية البرامج وتدريبات القيادة وفرص الاشراف.
- **ضمان المكافأة وتخصيص الموارد بصورة عادلة:** ميزانية للعاملين في المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة كي يتلقوا تعويضات مقابل عملهم ولضمان التخصيص العادل للتكاليف المباشرة للبرنامج ودعم تكاليف تنفيذ – من جملة أمور أخرى – آليات إدارة المخاطر وواجبات إجراءات الرعاية. كما يجب التأكيد على ضمان أن تتم مشاركة نفقات استعادة التكاليف غير المباشرة في أي مشروع مشترك بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمنظمات التي تقودها النساء / منظمات حقوق المرأة.

- **تعميم العمليات وتبسيط الإجراءات الإدارية:** البدء بمناقشة بين الوكالات تضم العديد من أصحاب المصلحة حول كيفية تعميم العمليات والإجراءات واشراك الشركاء بطرق تتبنى التزامات جماعية متعلقة بالتطويع المحلي بالإضافة الى اجراء مناقشات حول التزامات المنظمات التي تقودها النساء. ببساطة، والى اقصى حد ممكن- اجراء عمليات إدارية وعمليات خاصة بالمنح من اجل جعل تمويل وشراكات الأمم المتحدة أكثر قابلية للوصول من قبل المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة. دعم المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في استيفاء متطلبات عملية العناية الواجبة – وفي حال تم تلبية هذه الشروط – دعم تسجيلها في بوابة شركاء الأمم المتحدة.
- **التعامل مع عوائق الوصول الى التمويل:** ضمان إمكانية الوصول الى كافة الوثائق المهمة كالدعوات الى المقترحات، وهذا يتضمن ترجمة المواد الى اللغة العربية وضمان إعطاء المنظمات الوقت الكافي للتقدم. غالباً ما تفتقر المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والجمعيات التطوعية ذات الخبرة الى الهيكليات الإدارية الموجودة في المنظمات غير الحكومية ذات النطاق الأكبر، وهذا من شأنه ان يشكل عائقاً كبيراً أمام الوصول الى التمويل.
- **دعم الجمعيات والمجموعات التطوعية:** تشكيل شراكات وفرص بناء القدرات مع الجمعيات والمجموعات التطوعية ذات الخبرة بهدف تحسين تقديم الخدمة عبر كافة اقسام المجتمع وعلى مختلف الفئات السكانية، مما يضمن الاستدامة والفاعلية في التعامل مع الاحتياجات المتنوعة.
- **تحسين المشاركة في تصميم البرنامج:** تصميم البرامج والتدخلات بصورة مشتركة مع المنظمات التي تقودها النساء من اجل التعامل مع الاحتياجات المحلية لضمان جعل هذه البرامج محددة للسياق وتستجيب لأولويات المجتمع. اشراك المنظمات التي تقودها النساء بصورة فعالة في تحديد نطاق وتركيز واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بهذه المشاريع المشتركة.
- **تعزيز مبادرات الأبحاث التشاركية:** اشراك المنظمات التي تقودها النساء في مشاريع الأبحاث المرتبطة بعملها وقطاعها. يجب اشراك هذه المنظمات في وضع استراتيجيات خاصة بنطاق الأبحاث ويجب ان تكون المنظمات جزء من اللجان التوجيهية مما يحسن من مشاركتها في كل من الأبحاث وصناعة القرار.

توصيات
للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة

- **القيام بصناعة التغيير على المستوى المجتمعي:** الاستمرار في لعب دور "وكلاء التغيير"، من خلال العمل في الخطوط الأمامية وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية المصممة للمساعدة في انهاء العنف ضد النساء والفتيات، وخاصة من الفئات الأكثر تهميشاً.
- **تأسيس مجموعة عمل خاصة بالاستجابة الطارئة العاجلة:** انشاء مجموعة عمل مخصصة ضمن مجموعة العمل الموجودة الخاصة بالمنظمات التي تقودها النساء في سوريا وذلك من أجل تمكين المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة من تنسيق جهود الاستجابة الخاصة بها ومن اجل ان تكون مشاركتها فعالة في الاستجابات الطارئة ذات النطاق الاوسع وأيضاً من أجل تعزيز أصواتها لدى هيئات صناعة القرار.
- **الاستمرار في المساهمة في العمل الإنساني:** العمل مع الجهات الإنسانية المحلية والدولية من اجل الحفاظ على مصداقية المنظمات التي تقودها النساء ولتحسين قدرتها على اتخاذ القرار بناءً على الخبرات.
- **مناصرة الحوكمة التشاركية:** مواصلة الدعوة إلى تحويل طرائق الشراكة نحو نماذج حوكمة أكثر تشاركية وقائمة على الثقة تمكن المنظمات التي تقودها النساء من المشاركة في تصميم استراتيجيات مشاركة جديدة تستند إلى الأولويات القائمة على السياق المحلي.
- **تعزيز المشاركة الفعالة في آليات التنسيق القائمة:** الاستمرار في دعم المنصات الموجودة للمنظمات التي تقودها النساء والمشاركة بفاعلية في الشبكات والاتحادات من اجل تحسين التعاون والحوكمة والمساءلة وجهود حشد الموارد.
- **تحسين الحوكمة والمساءلة:** بذل الجهود لتعزيز إجراءات الحوكمة والمساءلة بالتوافق مع عمليات اتخاذ إجراءات العناية اللازمة وبالتالي زيادة الوصول الى فرص حشد الموارد.

تعـزيـز الأصـوات والأدوار القيـاديـة ومشـاركة النسـاء

خارطة الطريق الخاصة بتعزيز مشاركة المنظمات التي
تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في شمال غرب سوريا

UNFPA